مستقبل الإصلاح السياسي في مصر: الواقع والطموح

ميثاق خير الله جلود
مدرس مساعد/قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية
مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

مستخلص البحث

تعد قضية الإصلاح في مصر مسألة ملحة كما هو الحال في باقي أقطار الوطن العربي، وفي هذا الإطار شهدت مصر في السنوات الثلاث الماضية تغيرات سياسية جوهرية، فقد شهدت مصر بعد العام ٢٠٠٥ تعديل(34) مادة من الدستور، أهمها تعديل المادة(٧٦)، الخاصة بترشيح أكثر من مرشح لتولي منصب الرئاسة، وفيما يخص الانتخابات التشريعية فقد أرخت هذه الانتخابات لمرحلة جديدة فالحزب الحاكم المحتكر للأغلبية البرلمانية لم يحصل مرشحوه الرسميون الا على (٣٣،٥ %) من مقاعد البرلمان بينما حصل مرشحوا الإخوان المسلمين على حوالي (22%) من مقاعد البرلمان مسجلين بذلك سابقة مهمة في الحياة السياسية المصرية. يتمحور الجدل الدائر حول مستقبل الإصلاح السياسي في مصر حول الحزب الحاكم وخططه للتجديد والإصلاح لكننا نجد أن الكثير من هذا الجدل قد فقد محتواه.

مقدمه

تعد قضية الإصلاح في مصر مسألة ملحة كما هو الحال في باقي اقطار الوطن العربي، فالإصلاح يوازي التقدم ويفضي الى التغيير نحو الافضل،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خاصة وان العالم يتطور والفواصل بين دوله اصبحت شبه معدومة، فلم تعد التقليدية والجمود وكبت الإبداع والحريات تتلائم مع متطلبات العصر.

لقد شهدت مصر في السنوات الثلاث الماضية تغيرات سياسية جوهرية، ولاسيما موضوع ترشيح اكثر من مرشح لتولي منصب الرئاسة، فضلا عن الحراك السياسي النشط الذي بدا ياخذ مداه، فجاء هذا البحث كمحاولة لتوثيق هذه التغيرات ومناقشتها، والتطرق الى مقومات الإصلاح في مصر، واستشراف مستقبله على المدى القريب، فكان لابد من فهم طبيعة النظام الحاكم من خلال التطرق الى خلفية النظام المصري وتجربته البرلمانية الرائدة في الوطن العربي، فضلا عن مظاهر الاصلاح التي اخذت مداها في السنوات القليلة الماضية، وقد تم ذلك في عدة محاور هي:

١_طبيعة نظام الحكم

٢_التغيرات التي شهدتها مصر بهدف الإصلاح السياسي

٣_مظاهر الاصلاح والتغيير

٤_رؤى الاصلاح بين الحزب الحاكم والمعارضة

٥_مستقبل الإصلاح السياسي في مصر

توطئه:

بعد احداث ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومارافقها من تغيرات على مستوى العالم، القت بظلالها على المنطقة العربية، التي بدات تتعرض الى ضغوط خارجية مطالبة بالاصلاح اضيفت الى الاصوات الداخلية، كانت مصر من الدول التي استجابت نوعا ما الى هذه الضغوط، واخذت تتحرك على مستويات عدة باتجاهات متباينة[1]، فقد اخذت الولايات المتحدة تدفع دول المنطقة الى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاصلاح دفعا فاصبحنا لانسمع خطابا للرئيس الامريكي الا ويتحدث فيه عن الاصلاح في المنطقة العربية ولاسيما مصر[2]، المرتبطة بالولايات المتحدة ارتباطا وثيقا بسبب المساعدات التي تقدمها سنويا لمصر، والتي تمارس من خلالها ضغطا على الحكومة المصرية، فضلا عن تقديم الدعم للاصوات التي تطالب بالاصلاح كايمن نور(زعيم حزب الغد) الذي طالبت بالإفراج عنه عندما اعتقلته السلطات المصرية[3].

لقد وضعت تعريفات عدة للاصلاح السياسي، فقد عرفه قاموس اكسفورد بانه" تعديل او تبديل نحو الافضل في حالة الاشياء التي تعاني من النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة او الجائرة...والتغيير نحو الافضل"[4].

وعندما نتحدث عن الاصلاح السياسي في بلد ما لابد من وضع اطر محددة لعملية الاصلاح، وفي هذا الصدد نسترشد بتلخيص رؤية المؤتمرالذي عقدته مؤسسات المجتمع المدني في الاسكندرية خلال المدة ١٢_١٤_اذار/مارس ٢٠٠٤ الذي لخص عملية الاصلاح "بالخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، وبناء نظم تعددية".وعندما نتحدث عن نظم تعددية، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لاخر، ولكن جوهرها يظل واحدا(اي إصلاح بإطاره العام) والمقصود بالنظام التعددي،هو ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العليا والاساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب، من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطة، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الراي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

راسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية، و حرية الصحافة ووسائل الإعلام، الامر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة،والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها، والتطبيق الفعلي لمبدا سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه، وإلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية ايا كانت اشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من النظام السياسي[5].

١_طبيعه نظام الحكم:

من المتعذر تصنيف النظام السياسي المصري ضمن الانظمة الشمولية، على الرغم من كونه ينطوي على العديد من سمات الانظمة الشمولية، كما لا يمكن ان نعده في الوقت نفسه نظاما رئاسيا او برلمانيا او مختلطا، على الرغم من انه يحتوي على بعض سمات التعددية، وفي سياق كهذا تبدو المصطلحات الاقرب دقة في توصيف النظام المصري انه "شبه شمولي" و "شبه تعددي"، وربما كان اهم ما يلفت النظر في خصائص النظام المصري الحالي والذي افرزته ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ ليحل محل النظام "شبه الليبرالي" الذي ولد مع ثورة الشعب عام ١٩١٩،ان ركائزه ومقوماته السياسية الاساسية ظلت كما هي دون تغيير، على الرغم من التحولات الهائلة التي طرات على بنية المجتمع المصري، وعلى مجمل السياسات والتوجهات الفكرية والايديولوجية، التي تبنتها ثورة تموز/يوليو1952 على كافة الاصعدة، الداخلية والخارجية [6].

ان من يريد العثور على قاسم مشترك يشكل محور التوصيف الدقيق للنظام المصري، فلا بد وان يدور حول سمته او خاصيته "الشخصية" او

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

"الفردية"؛ فالنظام كله يتمحور حول شخص واحد، هو رئيس الجمهورية، يجمع في يده اغلب الصلاحيات والسلطات، وبوسع هذا الحاكم الفرد ان يقرر على الدوام كل شيء، بما في ذلك تغيير بنية النظام نفسه، وفيما عدا ذلك اختلفت توجهات النظام باختلاف شخصية الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر منذ ثورة ١٩٥٢ اختلافا جوهريا، ومع ذلك فبوسع الباحث المدقق ان يرصد اختلافا اساسيا بين شكل وطبيعة النظام السياسي الذي ارسته ثورة يوليو قبل وبعد،الرئيس محمد انور السادات(1970-1981)[7].

لقد عرفت مصر الحياة النيابية بدءا من عام1829 ، بتكوين " مجلس المشورة" الذي تالف من(١٥٦) عضوا منهم (٣٣) من كبار الموظفين وعلماء الدين و(٢٤) من موظفي الاقاليم و(٩٩) من كبار اعيان البلاد، وقد كانت طبيعة هذا المجلس استشارية، اما اول دستور في مصر فقد صدر في ٧_ شباط/فبراير ١٨٨٢ من خمسين مادة، واعتبر صدوره مناسبة وطنية احتفلت بها البلاد سنويا، وعرف باسم "دستورالثورة العرابية"[8]. وبعد ان نجحت ثورة ١٩١٩ اجبر البريطانيون على منح مصر استقلالا منقوصا، حوّله المصريون بسرعة إلى إنجاز سياسي، بصدور دستور عام ١٩٢٣ الذي دخلت به مصر مرحلة جديدة من مراحل التجربة السياسية استمرت حتى عام ١٩٥٣ حين طرح على الشعب المصري عقد اجتماعي جديد يتمّ بموجبه تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتحقيق حلم الوحدة العربية مقابل تعطيل الحياة النيابية إلى حين، وقد رحّب الشعب بذلك العقد الاجتماعي الجديد[9].

ففي المرحلة الناصرية (1953_1970) صدرت دساتير مؤقتة متعددة عبر كل منها عن مرحلة مختلفة من مراحل تطور الثورة، فالإعلان الدستوري المؤقت الصادر عام ١٩٥٣، والذي استمر العمل به حتى عام ١٩٥٦، عبر عن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مرحلة التحول من نظام الحكم (الملكي _البرلماني) إلى نظام الحكم (الجمهوري_الرئاسي)، وكان يفترض ان يقنن دستور ١٩٥٦ ويصبح دستورا دائما، غير ان دخول مصر في وحدة مع سوريا استدعى إدخال تغييرات جوهرية على هذا الدستور، مما تطلب إصدار دستور جديد عام ١٩٥٨ يمكن ان نطلق عليه دستور الوحدة، وبعد فشل الوحدة من ناحية، وصدور القوانين الاشتراكية من ناحية اخرى، فرض إدخال تعديلات دستورية جديدة، وهو ما برر إصدار دستور جديد مؤقت عام ١٩٦٤[10].

وبعد هزيمة ١٩٦٧، بدا الشعب المصري يطالب بعودة الحياة النيابية، فخرجت مظاهرات للطلاب في عام ١٩٦٨ مما اضطرّ الرئيس جمال عبد الناصر إلى إعادة التعهّد بالعودة إلى الحياة النيابية في بيان ٣٠_اذار/ مارس، ولكن لم يتحقق ذلك الوعد[11]وتم تاجيله من اجل إحداث تغيير جوهري في نظام الحكم، رغم اقتناع الرئيس الكامل بضرورته، إلى ما بعد معركة "إزالة اثار العدوان" التي كان منهمكا بالكامل في الإعداد لها، تم وافته المنية قبل ان ينجز ايا من الهدفين؛ التحرير والحياة النيابية. وفي سياق الصراع المحتدم على السلطة بين السادات وخصومه، والذي حسمه الاول لصالحه[12]، صدر دستور ١٩٧١ المعمول به في الوقت الحاضر، وتكفي نظرة عابرة على هذا الدستور للدلالة على انه قام في الواقع على افتراض اساس، وهو ان ثورة 1952 وصلت إلى اوج نضجها وبات بوسعها ان تؤسس لنظام سياسي دائم ومستقر، ووصفت المادة الاولى من الدستور هذا النظام بأنه "نظام اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، واعتبرت الشعب المصري الذي يتحدث هذا النظام باسمه "جزءا من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها"، وربما عبر هذا التوصيف بدقة عن مرحلة ما قبل حرب تشرين الاول/ اكتوبر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

١٩٧٣، حيث كانت سلطة السادات ما تزال هشة، اما بعد هذه الحرب فقد اصبح السادات شخصا مختلفا كل الاختلاف، وبات مقتنعا انه انجز ما لم يتمكن الرئيس عبد الناصر من تحقيقه ومن ثم فمن حقه، ان يؤسس لمرحلة جديدة يصنعها هو بنفسه، وهكذا راح السادات ينتهج سياسة خارجية وداخلية مختلفة كليا، رافعة شعارات "مصر اولا" و "الانفتاح الاقتصادي" وتقوم في بعدها الخارجي على التقارب مع الغرب والعمل على إيجاد تسوية سلمية للصراع مع "إسرائيل"، وتحاول في بعدها الداخلي إرساء دعائم لفلسفة سياسة تنموية مختلفة تعتمد اليات السوق بديلا عن التخطيط المركزي[13].

لقد اعتقد السادات ان بوسعه ان يمضي قدما في سياساته الجديدة دون ما حاجة إلى اي تغيير في بنية النظام السياسي، او حتى في نصوص دستور ١٩٧١ وحتى عندما وجد نفسه مضطرا إلى إدخال تعديلات على هذا الدستور عام ١٩٨٠، لم يكن الهدف من هذه التعديلات تغيير البنية السياسية لنظام الحكم ولكن لإحكام قبضته وسيطرته الشخصية على نظام بدا غير قادر على الضبط التلقائي للإيقاع السريع لحركة التغير الاجتماعي التي اطلقها. على صعيد اخر يلاحظ ان دستور ١٩٧١ والذي اعتمد في صيغته الاصلية نظام الحزب الواحد، وليس نظام تعدد الاحزاب، لم يشكل اي قيد على حرية الرئيس السادات في إدخال ما يراه من تعديلات على بنية النظام السياسي نفسه [14]؛ فهو الذي قرر بعد حرب ١٩٧٣ الانتقال من صيغة الحزب الواحد إلى صيغة المنابر المتعددة داخل نفس الحزب، وهو ايضا قرر الانتقال من تجربة المنابر المتعددة داخل الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية[15]. والغريب ان هذا التغير الجوهري في طبيعة النظام تم دون ما حاجة لتعديل مسبق في الدستور!.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وقد حرص السادات، في بداية التجربة الحزبية، ان يناى بنفسه بعيدا عن الاحزاب ويبقى فوق الجميع، مفضلا ان يعهد لرئيس الوزراء برئاسة الحزب الحاكم، غير ان تجربة التعددية الحزبية ما لبثت ان واجهت اختبارين قاسيين، الاول: بمناسبة اندلاع انتفاضة الخبز يومي (١٧ و١٨) كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ بسبب التقلصات الاجتماعية التي احدثها "الانفتاح الاقتصادي" والذي لم يتردد كاتب في حجم احمد بهاء الدين من وصفه بأنه انفتاح غير مجدي والثاني: بمناسبة المعارضة الشعبية الواسعة لمعاهدة السلام المنفردة مع "إسرائيل" والتي ادت إلى عزلة مصر عن عالمها العربي، وتقلص دورها ووزنها الإقليمي. وفي زخم النشاط الحزبي الواسع المعارض لهذه السياسات، اصدر السادات مجموعة القوانين التي عرفت باسم القوانين "سيئة الصيت"، والتي قطعت الطريق امام اي تحول حقيقي، وقام بتشكيل حزب جديد تولى رئاسته بنفسه ومنذ ذلك التاريخ اختلطت الامور وتاهت الحدود بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، وتحول الحزب الحاكم في واقع الامر إلى اتحاد اشتراكي جديد اسمه "الحزب الوطني الديمقراطي"، وهكذا تحول النظام السياسي المصري شكلا، من نظام يقوده حزب واحد إلى نظام متعدد الاحزاب، إلا انه اصبح من الناحية الفعلية نظاما مغلقا على نفسه بالكامل، وهذه هي خصائص النظام الذي ورثه الرئيس محمد حسني مبارك، الذي تسلم نظام حكم شديد الفردية، ومجتمع في حالة احتقان. واختار مبارك ان يبقي على بنية النظام السياسي ونجحت هذه الطريقة بالفعل في تهدئة وتثبيت الاوضاع لبعض الوقت، فالنظام يعكس هيمنة راس المال على الحكم باكثر مما يعكس تحالف قوى الشعب العاملة، اما تركيز السلطة في يد شخص واحد [16].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كانت المادة (٧٧) من الدستور الحالي تحظر ترشيح نفس الشخص لاكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منهما ست سنوات، غير ان السادات سارع، وفي اول ازمة حادة يواجهها نظام حكمه، بتعديل هذه المادة ومن المفارقات ان الرجل الذي عدل هذا النص لم يكن هو المستفيد منه [17].

وللإنصاف فقد تراجع مطلب تعديل بنية النظام السياسي في بداية حكم مبارك، بسبب الظروف الماساوية التي جرى فيها اغتيال السادات، في وقت لم تكن تسوية موضوع سيناء قد اكتمل بعد، ولذلك تجاوبت قطاعات عريضة من الشعب مع اولويات النظام في استكمال تحرير سيناء والجهود الرامية لإصلاح الاقتصاد، واستعادة دور مصر العربي، وغيرها من الاولويات، خصوصا وان الرئيس مبارك سعى للتهدئة ولم يقم باي إجراءات استثنائية تؤدي لاحتقان الساحة السياسية، مما ساعد على تحقيق إنجازات واضحة في البداية، غير انه بمرور الوقت، ومع استمرار بقاء نفس القيادات في مواقعها لفترات طويلة بدات تظهر اعراض لمظاهر فساد سياسي واقتصادي كبير، وبدا شعور قطاعات عريضة من المواطنين يتزايد بان النظام مسخر لخدمة الطبقات الغنية وعلى حساب الطبقات المتوسطة والفقيرة، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية بدا يتضح تدريجيا ان عودة مصر للصف العربي لم تساعد على تحصين المنطقة ضد الاخطار التي تتهددها، وان اوضاع الامن في المنطقة ككل بما فيها الامن القومي المصري تتدهور لصالح "إسرائيل".[18]

وبقدر تعلق الامر بصلاحيات رئيس الجمهورية طبقا لنصوص الدستور نذكرا:

- رئيس السلطة التنفيذية.. يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ويعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم، وله حق دعوة مجلس الوزراء

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء. المواد (١٣٧ و١٣٨ و١٤١ و١٤٢).

- يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم،المادة (١٤٣).
- يصدر اللوائح لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط، والقرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة. المواد (١٤٤ و١٤٥ و١٤٦).
- له حق إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب، ويعلن حالة الطوارىء،وله حق العفو عن العقوبة وتخفيفها، وله ان يستشنى الشعب من المسائل الهامة. المواد (147) (184) (149) (152).
- ولرئيس الجمهورية طبقا للمادة (١٧٤) الشهيرة " إذ قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري، ان يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا إلى الشعب، ويجري الاستفتاء على ما إتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من إتخاذها(19).

يسجل فقهاء القانون الدستوري ان الدستور لم يوضح الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في اتخاذ القرار، والمسئولية البرلمانية تنحصر في مجلس الوزراء وحده، بمعنى ان ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات، إنما يكون بعيدا عن رقابة سائر السلطات في الدولة وقد وصف (محمد حسين عبد العال) هذه المادة في كتابه "القانون الدستوري" قائلا: " من الواضح ان الحكم الذي تتضمنه هذه المادة بالغ الاهمية والخطورة لأنه يمنح رئيس الجمهورية في حالات معينة سلطات مطلقة لا تخضع لاي قيد. ولم تتضمن الدساتير المصرية السابقة على الثورة او اللاحقة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لها اي حكم مماثل لذلك الذي تقرره المادة (١٧٤) من دستور ١٩٧١ [20]. في مقابل هذه السلطات كلها فالرئيس المصري ليس مسؤولا امام ممثلي الشعب، وفوق هذا كله فرض قانون الطوارئ الذي يعطي لسلطات الدولة سلطات واسعة تحدّ كثيرا من الحقوق المدنية للمواطنين المصريين. [21] وفيما يخص مجلس الشعب الذي يبلغ عدد اعضائه (٤٤٤) وعشرة اعضاء وله سلطات تشريعية كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية الا ان مايعمق ازمة السلطة التشريعية سيطرة الحزب الحاكم على المجلس من خلال الاغلبية[22].

2_ التغيرات التي شهدتها مصر بهدف الإصلاح السياسي:

شهدت مصر خلال السنوات الاخيرة حراكا رسميا نشطا هدفه الاصلاح على كافة الاصعدة ولكن وفق مايضمن تطبيق الاستراتيجية الحكومية في ادارة البلاد، وفي نفس الوقت امتصاص الحراك الشعبي الذي يطالب باصلاح سياسي حقيقي بمدياته المقبولة،وفي هذا السياق صمم مشروع الحزب الحاكم للإصلاح متضمنا مراحل ثلاث؛الاولى تبدا بتعديل مادة وحيدة في الدستور هي المادة (٧٦) لضمان حصول الرئيس اولا علي ولاية سادسة بوسيلة اخرى غير وسيلة الاستفتاء، والثانية تتمثل في إجراء انتخابات تشريعية بطريقة يمكن ان تسفر عن سيطرة الحزب الحاكم علي مالا يقل عن ثلثي مقاعد مجلس الشعب، والثالثة إجراء تعديلات واسعة النطاق على الدستور من الممكن ان تمهد الطريق (لجمال مبارك) لاعتلاء السلطة.وفعلا تم تعديل(34)مادة من الدستور [23].

ا_التعديلات الدستوريه التي شهدتها مصر في الاونه الاخيرة:

شهدت مصر بعد العام ٢٠٠٥ تعديل(34) مادة، اهمها تعديل المادة(٧٦)من الدستور، الخاصة بشروط ونظام انتخاب رئيس الجمهورية،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وعلى الرغم من إن هذا التعديل وضع شروط صعبة للترشيح وامد ولاية الرئيس محمد حسني مبارك بعد فوزه بنسبة(٨٨،٦%)في الانتخابات العامة المباشرة التي جرت في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥،،الانه يعد خطوة بالاتجاه الصحيح، خاصة ان غالبية الشعب لم تشارك في الانتخابات.

لقد فجرت مبادرة تعديل اسلوب انتخاب رئيس الجمهورية اوسع عملية من النقاش السياسي في مصر استمر لعدة شهور، وواكب جميع المراحل السياسية والدستورية لتحويل هذه المبادرة إلى واقع من خلال الجدل السياسي الشعبي، تم مناقشة الموضوع في مجلس الشعب والشورى وصياغة نص التعديل الدستوري تم عرضه على الشعب في استفتاء عام اجري يوم٢٥_ايار/ مايو ٢٠٠٥ في إطار من الالتزام الكامل بالمراحل والخطوات والمهل التي حددها الدستور.. وبعد موافقة اغلبية المستفتين على هذا التعديل اصبح ساريا اعتبارا من إصداره من رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية في٢٦_ايار/ مايو وبموجب هذه التعديلات الدستورية فإن انتخاب رئيس الجمهورية يتم وفق مجموعة جديدة من الاجراءات اهمها:

- ان رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.
- يلزم لقبول الترشيح رئاسة الجمهورية ان يحظى المرشح بتاييد (٢٥٠) عضوا من الاعضاء المنتخبين منهم(٦٥) من اعضاء مجلس الشعب علي الاقل و(٢٥) من اعضاء مجلس الشورى و(١٠) من اعضاء (١٤) محافظة على الاقل.
- للاحزاب السياسية التي مضي علي تأسيسها اكثر من خمسة اعوام متصلة وحصلت في اخر انتخابات برلمانية على (٥%) علي الاقل من مقاعد مجلسي الشعب والشورى ان ترشح لرئاسة الجمهورية احد اعضاء هيئتها العليا.باستثناء

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(انتخابات٢٠٠٥)

ـ تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية للإشراف علي الترشيح وإجراءات الانتخابات والاقتراع وإعلان النتيجة وتكون هذه اللجنة برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعضوية رئيس محكمة استئناف القاهرة، واقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا واقدم نواب رئيس محكمة النقض واقدم نواب رئيس مجلس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد.

ولتطبيق التعديل الدستوري كان لابد من تشريع قوانين بهذا الصدد فصدر تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥ رقم (١٧٣)، ثم صدر القانون رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية، وتضمن هذا القانون الإجراءات التفصيلية الخاصة بعملية الانتخابات الرئاسية والدعاية الانتخابية وغيرها. واستكمالا لما شهدته مصر من إصلاحات سياسية خلال عام ٢٠٠٥، والتي وجه الرئيس مبارك في (٢٦) كانون الاول /ديسمبر ٢٠٠٦، رسالة إلى مجلسي الشعب والشورى تتضمن مقترحات بإجراء تعديلات دستورية، شملت (٣٤) مادة من الدستور، وعلى مدار شهرين متكاملين جرت مناقشات وحوارات على المستوى البرلماني في مجلسي الشعب والشورى، إضافة إلى المناقشات المجتمعية لشخصيات سياسية، وقانونية، وقد وافق مجلس الشورى في ١٣_٣_٢٠٠٧، ومجلس الشعب في١٩_٣_٢٠٠٧، بالأغلبية على التعديلات الدستورية المطروحة بعد نقاش موسع وفي ٢٦_ اذار/ مارس ٢٠٠٧، اجرى الاستفتاء على التعديلات المطروحة. وقد اعلنت نتيجة الاستفتاء في اليوم التالي، وكانت كالاتي:

ـ عدد الناخبين المدعوين للاستفتاء (٣٥) مليونا و(٨٦٥) الفا و(٦٦٠) مواطنا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ـ عدد الذين ادلوا باصواتهم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية (٩ ملايين و٧٠١ الف و٨٣٣) مواطنا بنسبة (٢٧,١ %) من عدد الناخبين المدعوين للاستفتاء.

ـ عدد الاصوات الصحيحة بلغ (٩ ملايين و٤٤٩ الفا و١٧٤) صوتا بنسبة (٩٧,٤%).

ـ عدد الاصوات الباطلة (٢٥٢) الفا و(٦٩٥) صوتا بنسبة (٢,٦%).

ـ عدد الموافقين (٧) ملايين و(١٧٢) الفا و(٤٣٦) مواطنا بنسبة (٧٥,٩%).

وقد اصبحت هذه التعديلات سارية بالفعل بعد تصديق رئيس الجمهورية في ٢٩_اذار/مارس ٢٠٠٧[24].

يعد إجراء مزيد من التعديل للمادة (٧٦) من الدستور بمثابة اعتراف من الحزب الوطني بأنه خلق لنفسه مشكلة عند قيامه بتعديل المادة للمرة الاولى عام ٢٠٠٥. لأنه رغم السماح لجميع الاحزاب المسجلة قانونيا بالتقدم بمرشحين في الانتخابات الرئاسية التي اجريت عام ٢٠٠٥، فإن المعايير الصارمة تجعل من المتعذر على اي حزب سياسي بخلاف الحزب الوطني الديمقراطي التوافق معها في الانتخابات القادمة عام ٢٠١١. وكان الحزب الوطني قد وضع هذه المعايير لرغبته في إقصاء مرشحي الإخوان المسلمين، وليس خوفا من اي منافسة حقيقية من جانب الاحزاب القائمة،ومن الواضح ان الاحزاب الرسمية، مثل الوفد والتجمع والناصري، تكمن مصلحتها في تاييد تعديل يسمح لها بالمشاركة بمرشحين في الانتخابات الرئاسية، وفي الوقت ذاته يستثني المنافسين غير المعترف بهم قانونيا امثال الإخوان المسلمين وحزب الوسط (ذي التوجه الإسلامي) وحزب الكرامة (ذي التوجهات الناصرية الجديدة) والجبهة الديمقراطية (تتبع مسارا ليبراليا)، والمادة (٧٦) المعدلة ثانيا تضع شروطا ايسر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

امام الإخوان المسلمين، إذ لهم عدد من الخيارات: إما إقامة حزب خاص بهم او تشكيل تحالف مع حزب قائم او محاولة المشاركة في الانتخابات عبر مرشح مستقل،ويذكر ان اعضاء البرلمان عن الجماعة اعلنوا مؤخرا انهم سيعمدون لاختبار النظام الحالي من خلال السعي لإقامة حزب، الامر الذي من المحتمل ان يلقى معارضة شديدة من قبل النظام، اما فيما يتعلق بالخيار الثاني الخاص بتشكيل تحالف مع حزب قائم (الامر الذي فعله الإخوان بالفعل مرتين من قبل مع حزبي الوفد تم العمل خلال ثمانينيات القرن الماضي) فهو ممكن رغم صعوبته [25].

ب:الانتخابات الرئاسية والتشريعيه:

لقد شهدت مصر ولاول مرة انتخابات على منصب رئيس الجمهورية وقد عدت نقلة على الرغم من السلبيات التي رافقتها،اذ تنافس فيها عشرة مرشحين يمثلون عشرة احزاب.

واسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

- عدد المقيدين في جداول الانتخابات: (٣١٨٢٦٢٨٤) ناخب.
- عدد الذين ادلوا باصواتهم: (٧٣٠٥٠٣٦) ناخب.
- عدد الاصوات الباطلة: (١٧٣١٨٥)
- عدد الاصوات الصحيحة: (٧١٣١٨٥١) [26]
- نتيجة المرشحين:

١ـ محمد حسني مبارك (الحزب الوطني الديمقراطي) رمز الهلال ـ عدد الاصوات (٦,٣١٦,٧٨٤).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٢ـ د.ايمن عبدالعزيز نور (حزب الغد)رمز النخلةـ عدد الاصوات (٥٤٠,٤٠٥).(محام وصحفي سابق وعضو بمجلس الشعب انشق عن حزب الوفد واسس حزب الغد سنة٢٠٠١).

٣ـ نعمان محمد خليل جمعة (حزب الوفد الجديد) رمز الشعلة ـ عدد الاصوات (٢٠٨,٨٩١).(استاذ في القانون اصبح زعيما لحزب الوفد سنة٢٠٠٠).

٤ـ اسامة محمد عبدالشافي شلتوت(حزب التكافل) رمز الهرم ـ عدد الاصوات (٢٩,٨٥٧).(عضو بمجلس الشورى واستاذ بكلية التجارة في جامعة القاهرة وضابط سابق في البجيش).

٥ـ وحيد فخري الاقصرى(حزب مصر العربي الاشتراكي) رمز الشمس ـ عدد الاصوات (١١,٨٨١).(ضابط سابق في الجيش المصري تولى سنة١٩٩٧ منصب الامين العام لحزبه واسس اللجنة المصرية لتوحيد الامة العربية عام١٩٩٨).

٦ـ إبراهيم محمد عبدالمنعم ترك (حزب الاتحادي الديمقراطي)رمز الفنار ـ عدد الاصوات (٥٨٣١).(رجل اعمال تفرغ للعمل السياسي).

٧ـ ممدوح محمد احمد قناوي (الحزب الدستوري الاجتماعي) رمز البيت ـ عدد الاصوات ٥٤٨١.(محام شارك في تاسيس حزب العمل الاشتراكي سنة١٩٧٨ عين سنة١٩٨٩عضوا في مجلس الشورى).

٨ـ احمد الصباحي عوض الله خليل(حزب الامة) رمز الكتاب ـ عدد الاصوات (٤٣٩٣).(عضو مجلس الشورى منذ سنة١٩٨٥ يشتهر بتفسير الاحلام)

٩ـ د/ فوزي خليل محمد غزال (حزب مصر٢٠٠٠) رمز السنبلة ـ عدد

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاصوات (٤٢٢٢)(استاذ في الرياضيات انخرط في العمل السياسي سنة ٢٠٠٠ بعد تاسيس حزب مصر).

١٠ـ رفعت محمد العجرودي (حزب الوفاق القومي) رمز المصباح الضوئي ـ عدد الاصوات (٤١٠٦).(ضابط احتياط في الجيش المصري اثناء حرب ١٩٧٣ احد مؤسسي الحزب الاشتراكي العربي الناصري سنة ١٩٨٤)[27].

وفي ظل مشاركة مانسبته(٢٣%) من الذين يمتلكون حق التصويت حصل الرئيس على ٨٨،٦%من اصوات الناخبين[28]. خلال عملية الانتخابات سجلت بعض الخروقات على اجهزة الدولة والذى تبدى فى الاحداث التى تمت استبعاد (١٧٠٠) قاضى من عملية الاشراف على الانتخابات الرئاسية نظرا لمواقفهم إبان الاستفتاء على التعديلات الدستورية، كما رافقت عملية الانتخابات العديد من السلبيات نذكر منها:

١. القاء القبض على عدد من مرشحي المعارضة فضلا عن اشتبالكات بين متظاهرين ادت الى مصرع عشرة منهم[29].
٢. اعتماد محامو الحكومةاعضاء هيئة قضايا الدولة واعضاء النيابة الادارية، كمشرفين على اللجان الانتخابية.
٣. تعيين اعضاء النيابة الادارية، والنيابة العامة، ورؤساء اللجان العامة كذلك تعيين قضاة منصة ورؤساء محاكم عليا (مثل محكمة الجنايات) رؤساءَ على لجان فرعية.
٤. اصدار اللجنة الانتخابية الرئاسية، تعليمات للقضاة المشرفين على الانتخابات، من شأنها المساس بهيبة القاضى واستغلاله (المنع من اعلان نتيجة فرز الاصوات داخل اللجنة).
٥. تاييد شيخ الازهر لمرشح الحزب الوطني.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٦. استخدام الوازع الدينى من قبل القيادات الرسمية الاسلامية والمسيحية لدفع المواطنين للتصويت لصالح مرشح الحزب الوطني(30).

٧. حشد الموظفون العموميون للتصويت لصالح مرشح الحزب الوطنى باوامر من رؤسائهم الاداريين،فضلا عن الحبر الفسفوري الرديء مما يمكن محوه بسهولة

٨. استخدام وسائل النقل والمواصلات المملوكة لهيئات ومصالح حكومية فى نقل العمال والموظفين الذين تم حشدهم الى حيث المقار الانتخابية والتاكيد عليهم بالتصويت لصالح مرشح الحزب الوطنى (31).

وفيما يخص الانتخابات التشريعية فقد ارخت هذه الانتخابات لمرحلة جديدة فالحزب الحاكم المحتكر للاغلبية البرلمانية لم يحصل مرشحوه الرسميون الا على (٣٣،٥ %) من مقاعد البرلمان بينما حصل مرشحو الاخوان المسلمين على حوالي (٢٠%) مع ملاحظة ان الحزب الوطني خاض الانتخابات ب(٤٤٤)مرشحا بينما الاخوان ب(١٥٠) مرشحا، فقد فاز الحزب الوطني ب(٣١١) مقعدا في البرلمان من اجمالي المقاعد مقابل (٣٨٨) مقعدا في انتخابات عام ٢٠٠٠ و(٤١٧) مقعدا في انتخابات ١٩٩٥ مما يعني تراجعا ملحوظا لشعبية الحزب رغم استمرار احتكاره للسلطة وبالمقابل فاز الاخوان المسلمين ب (٨٨) مقعدا مقابل (١٧) مقعدا في انتخابات عام ٢٠٠٠ (12)ومقعدا في انتخابات عام 1984مما يعني ان الجماعة ضاعفت تمثيلها اكثر من خمس مرات[32]. اما احزاب المعارضة مجتمعة فقد حصلت على (١٤) مقعدا موزعة كالتالي (٦) مقاعد لحزب الوفد ومقعدان لحزب التجمع ومقعدان لحزب الغد ومقعدان لحزب الكرامة ومقعد لحزب الاحرار واخر للتجمع الوطني للاصلاح الديموقراطي وحصل مستقلون على (١٩) مقعدا

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وبذلك اختفت باقي الاحزاب عن مجلس الشعب. ويمكن رصد بعض الظواهر المهمة التي رافقت الانتخابات:

- ظاهرة المنشقين على الحزب الوطني في الانتخابات المنظمين اليه بعد الفوز، فقد خاض الحزب الانتخابات ب(٤٤٤) مرشحا لم ينجح منهم سوى (١٤٥) وبالمقابل فقد وصل عدد المنشقين على الحزب حوالي الالفين فاز منهم(166) ومن المفارقات ان الفائزين من المنشقين انظموا اليه بعد الانتخابات فشكلوا الاغلبية في المجلس.

- حددت اللجنة العليا للانتخابات مقدارانفاق المرشح على الدعاية الانتخابية ب (٧٠) الف جنيه الا ان انفاق بعض المرشحين وصل الى خمسة ملايين جنيه وقدرت بعض المصادر الانفاق الكلي ب(5) مليارات جنيه مما يجعل هذه الانتخاتبات الاغلى في تاريخ مصر [33].

وقد اصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ١٤_١٢ _ ٢٠٠٥ تقريرا وافيا حول نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ بعنوان "برلمان المستقبل...لم يات بعد "والذي يقع في (٣٥) صفحة [34].

3-مظاهر الاصلاح والتغيير:

من المظاهر المهمة التي تلفت الانتباه، حصول جماعة الإخوان المسلمين على (٢٢%) من مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية الاخيرة(١٨-١١-٢٠٠٥)، وبهذا تكون اهم قوى المعارضة، واكثرها قدرة على منافسة الحزب الحاكم،على الرغم من عدم السماح لها بالعمل كحزب مجاز[35]، وقدعقدت الكتلة البرلمانية للإخوان العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية التي تبين موقفها من القضايا الجوهرية التي تثار داخل اروقة مجلس الشعب، وعلى راسها موقفها من مسألة التعديلات الدستورية، وما يرتبط بها من قضايا مكملة؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مثل قانون إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، وغيرها من القضايا المهمة ذات الصلة، وذلك بمشاركة العديد من احزاب المعارضة والقوى المصرية الرافضة لسياسات الحكومة والحزب الوطني فيما يتعلق بتلك المسائل، واصدرت الكتلة ورقة تبين رؤيتهم للتعديلات، واقتراحاتهم للصياغة المفترضة للتعديلات وعقدت مؤتمرًا صحفيًا يوم ٢٧_١٢_٢٠٠٦ لبيان موقفهم من التعديلات، كما نظمت الكتلة حلقة نقاشية يوم ١٤_١_٢٠٠٧ نحو موقف موحد للمعارضة، عن موقفهم النهائي من التعديلات الدستورية[36]، كما عقدت الكتلة اجتماعًا تنسيقيًا مع احزاب المعارضة لرفض التعديلات بمقر المجلس في ١١_٣_٢٠٠٧ تم انتقل إلى مقر الوفد والاتفاق على تنظيم مؤتمر صحفي مشترك في اليوم التالي لتوضيح الموقف من حضور جلسات المجلس للتصويت على الصياغة النهائية للتعديلات،ونظمت مع الوفد والتجمع والكرامة والمستقلين مؤتمرًا صحفيًا بمقر حزب الوفد في١٢_٣_٢٠٠٧ لرفض المشاركة في جلسات التصويت على التعديلات، والانسحاب من الجلسة المخصصة لمناقشة التعديلات احتجاجًا على منعهم من المشاركة في لجنة الصياغة،واصدرت الكتلة بيانا برفض التعديلات يوم ١٨_٣_٢٠٠٧ بالاشتراك مع النواب المستقلين وحزب الكرامة واثنان من نواب حزب الوفد كان بمثابة إبراء الذمة من التعديلات الدستورية واعتصام (١٠٢ نائبٍ) ثلاثة ايام بمقر المجلس، ارتدى خلالها النوّاب وشاحاتٍ سوداء كتب عليها: "لا للانقلاب الدستوري"، وكان للكتلة دورٌ في دعوة الشعب المصري لمقاطعة الاستفتاء الذى تم يوم ٢٦ _مارس ٢٠٠٧ [37].

كذلك برزت قوى مطالبة بالإصلاح كحركة" كفاية" التي ظهرت صيف ٢٠٠٤ على شكل تجمع لمثقفين وقد رفعت شعار "لاللتمديد لاللتوريث" واخذت

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تكسب ارضية جيدة على الساحة السياسية المصرية[38]، كذلك "الجبهة الشعبية لإنقاذ مصر"، فضلا عن شخصيات عامة تطالب بالتغيير، مما يعطي مؤشرا واضحا على التحرك الشعبي الذي اخذ يتبلور الى تنظيمات بشكل علني، فازدادت المؤتمرات والمظاهرات المطالبة بالإصلاح، مما وضع الحزب الحاكم في موقف اضعف من ذي قبل، فلم تستطع الحكومة استخدام قانون الطوارئ بسطوته السابقة لإيقاف المعارضين [39]، فضلا عن ذلك ظهر على الساحة السياسية المصرية مسميات سياسية جديد لم تكن تعرفها من قبل مثل: اتحاد العمال الحر، واتحاد الطلبة الحر، والحكومة الموازية او حكومة الظل. كل هذه المسميات دخلت قاموس الحياة السياسية في مصر وبدات تحتل مساحة -لا باس بها- على الساحة السياسية المصرية مؤخرًا، وبشكل خاص في اعقاب الانتخابات العمالية والطلابية التي جرت في شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وقبل ذلك عقب الانتخابات البرلمانية[40].

لايمكن اغفال دور القضاء المصري الذي اخذ يظهر على الساحة المصرية متصديا لبعض قرارات الدولة.[41]كما شهدت الاونة الاخيرة عدد من المؤتمرات والندوات التي تناولت مسألة الاصلاح في مصر مسجلة ظاهرة صحية نذكر منها الندوة التي اقامها (مركز الحوار العربي) في واشنطن حول قضية "ربيع الديمقراطية في العالم العربي" وقدشارك فيها حشد كبير من المثقفين المصريين والعرب، وقد تركز الحوار على قضية الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية في مصر باعتبارها اكبر الدول العربية، ومن هؤلاء المثقفين نذكر الدكتور (سعد الدين إبراهيم) الذي نبه إلى حقيقة ان الشارع المصري يظهر قدرته الفائقة على المشاركة بصوته وبنسب تزيد عن (٧٥) في المائة عندما تتوفر الفرص الحقيقية في المنافسة ويظهر ذلك واضحا في انتخابات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

النقابات بل ومجالس إدارات النوادي الرياضية حيث يدرك ما تتمتع به تلك الانتخابات من مصداقية وما يتوفر فيها من تنافس حقيقي وشفافية في عمليات التصويت والفرز ولكن نفس هذا الشعب لا يشارك إلا بنسبة مشاركة متدنية في الاستفتاءات التي كانت تجرى[42].

وفي فعاليات اليوم الاول للملتقى الفكري العاشر (للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان) والذي عقد يوم الاحد ١٥-١٠-٢٠٠٦تحت عنوان "إصلاح النظام الانتخابي في مصر...الضرورات والاليات ".اكد الاستاذ (حافظ ابو سعده) الامين العام للمنظمة المصرية في كلمته الافتتاحية ان انعقاد الملتقى الفكري العاشر للمنظمة يأتي في ظل ما تشهده الساحة السياسية من تطورات خاصة بعملية الإصلاح السياسي والدستوري،وتزايد ضغوط القوى السياسية والحزبية والمجتمعية، وباعتبار الإصلاح الانتخابي بصفة عامة وإصلاح النظام الانتخابي بصفة خاصة ركيزة اساسية من ركائز الإصلاح السياسي والدستوري وقت فالحرية لها ثمن، فهي لا تمنح و إنما تنتزع[43].

ومن مظاهر الاصلاح الجديدة على الساحة السياسية المصرية ظهور شخصيات لها بعض الثقل ولو الإعلامي رغم التضييق من قبل السلطة المصرية؛فعلى سبيل المثال فان المعارض "ايمن نور" اصبح ظاهرة مثيرة للجدل في كثير من الاوساط المصرية الان، فقد استطاع خلال فترة وجيزة من حصوله على حكم قضائي بالموافقة على تشكيل حزب "الغد" الذى يراسه، ان يكون واحدا من الارقام المتداولة في قضية الإصلاح [44].

4- رؤى الاصلاح بين الحزب الحاكم والمعارضه:

ا-رؤية الحزب الوطني لمسيرة الإصلاح السياسي:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

يؤكد الحزب الوطني الديمقراطي على التزامه مسيرةالاصلاح، من خلال تعزيز احترام الدستور وسيادة القانون والحريات العامة، والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في العمل العام وحرية الصحافة والإعلام، وتشجيع المشاركة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، وقد تضمنت ورقة" حقوق المواطنة والديموقراطية" التى طرحها الحزب فى مؤتمره السنوى الاول المنعقد فى ايلول/سبتمبر ٢٠٠٣ رؤية الحزب واهدافه فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح السياسى، وقد اكد الحزب فى هذه الورقة على الترابط الوثيق بين مجالات الإصلاح الاقتصادي من ناحية ومجالات الإصلاح السياسي والاجتماعي من ناحية اخرى، بحيث اصبح من الصعب المضي في جهود الإصلاح في اى منهما بمعزل عن الاخر. وقد وطرحت ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية عدة اهداف تمثل رؤية الحزب لتحقيق عملية الإصلاح السياسي والمؤسسي والثقافي وتتمثل في إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، إلغاء محاكم امن الدولة العليا والجزئية، إلغاء عقوبة الاشغال الشاقة، إلغاء عدد كبير من الاوامر العسكرية، إصدار قانون إنشاء محاكم الاسرة وصندوق النفقة، تعديل قانون الجنسية والذى ساوى بين من يولد لاب مصري وام مصرية فى التمتع بالجنسية المصرية[45].

ويرى البعض ان رؤية الحزب الحاكم عن قضية الاصلاح السياسى فى مصر جاءت محبطة ومخيبة للامال، كذلك فيها فجوة بين الاعلان والتطبيق على ارض الواقع[46].

ب _رؤية المعارضة لمسألة الإصلاح السياسي:

تتكون المعارضة المصرية من تيارين، يمثل الاول (٢٣) حزبا مجازا ضمن القانون، اغلبها احزاب صغيرة ليس لها دور سياسي واضح او قاعدة شعبية،ولا نغالي إن وصفناها بالشكلية، ويكفي ان نعرف ان جميع احزاب

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المعارضة حصلت في الانتخابات التشريعية الاخيرة على(٣%) من مقاعد البرلمان، على انه يوجد ضمنها احزاب فاعلة كالوفد والتجمع والناصري، وهناك احزاب مصرية قائمة ليس لها نشاط، بسبب الفقر المالي وفقر الكوادر، واخرى نشطة ولكنها مجمدة وتمارس عملها عبر الإنترنت، وهناك تيارات سياسية لا تجد حزبا يعبر عنها؛ نظرا لرفض لجنة شؤون الاحزاب تاسيس احزاب جديدة لها وعدم الرغبة الرسمية في الاعتراف بها.

لقد قامت لجنة شؤون الاحزاب الحكومية بتجميد عمل (٧) احزاب مصرية على مدار الاعوام الثلاثة الماضية هي: (الاحرار - العمل -مصر الفتاة- الشعب الديمقراطي - العدالة الاجتماعية - مصرالعربي الاشتراكي - الوفاق القومي).وفي مقابل تجميد الاحزاب السبعة عانت بقية الاحزاب من مزيد من التهميش والتضييق والمشاكل المالية، فالاحزاب الكبرى مثل الوفد والناصري والتجمع، تعاني من تهميش دورها لصالح الحزب الحاكم، ولا يؤخذ بارائها في القضايا الكبرى الداخلية او الخارجية، كما انها تعاني من صراعات داخلية بين الجيل القديم والجديد، والاحزاب الصغرى تصارع فقط للحصول على الدعم المالي المحدود الذي تقدمه الدولة للاحزاب سنويا[47].

اما التيار الثاني فيتكون من عدة حركات وتجمعات اهمها جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى حركات عدة داخل وخارج مصر، ويتميز هذا التيار بوضوح الرؤيا والقواعد الشعبية.

تتفق تيارات المعارضة على اختلاف توجهاتها على اغلب المبادئ العامة للإصلاح، وقد وضعت قوى المعارضة مبادرات معلنة للإصلاح، فقد اعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن رؤيتها للإصلاح فقد قدم المرشد العام للإخوان

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المسلمين محمد مهدي عاكف يوم ٣_٣_٢٠٠٤ مبادرة شاملة بين فيها المبادئ العامة للإصلاح من وجهة نظر الإخوان في مصر ويمكن اختصار بنودها فيما يلي:

1-الإقرار التام بان الشعب هو مصدر جميع السلطات،

2- الالتزام واحترام مبدا تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النـــزيه.

3 - تاكيد حرية الراي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والاداب العامة، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

4- تاكيد حرية تشكيل الاحزاب السياسية، والا يكون لاية جهة إدارية حق التدخل بالمنع او الحد من هذا الحق، وان تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والاداب العامة.

5- تاكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليه.

6- تاكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حرًا، ولمدة محدودة، يَعاد بعدها الانتخاب.

7- ضمان حق كل مواطن ومواطنةٍ في المشاركة في الانتخابات النيابية.

8- إبعاد الجيش عن السياسة، وان يكون وزير الدفاع مدنيًا سياسيًا كسائر الوزراء.

9- تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلا يتراس اي حزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

10- إلغاء القوانين سيئة الصيت، وعلى الاخص قانون الطوارئ، وقانون الاحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين.

11- الإفراج عن المعتقلين السياسيين والقضاء على ظاهرة التعذيب، وإعادة النظر في الاحكام الصادرة من محاكم استتنائية عسكرية [48].

_ حزب الوفد:

يرى حزب الوفد ان الدستور الذى وضع عام 1971 فى ظل سيادة نظرية المجتمع الاشتراكى – قد توسع فى سلطات واختصاصات رئيس الجمهورية، والسلطة التنفيذية على حساب باقى المؤسسات الدستورية، ولذلك اصبحت البلاد كما يقول (محمود اباظة) نائب رئيس حزب الوفد فى حاجة إلى دستور جديد يصدر بإرادة شعبية حرة، ومن اهم المبادئ التى سيقوم عليها هذا الدستور، اختيار رئيس الجمهورية ونائبه، حيث يرى حزب الوفد ان يتم اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب العام المباشر بين اكثر من مرشح من الاحزاب الممثلة فى مجلس الشعب، وذلك لان هذا النظام الديمقراطى يحقق العديد من المزايا، حيث يتماشى مع منطق تعدد الاحزاب من ناحية، ومن ناحية اخرى ينهى هذا التعديل تحكم مجلس الشعب او حزب الغالبية فى اختيار المرشح الوحيد لرئاسة الدولة، كما يجعل ولاية رئيس الجمهورية مستمدة من الشعب مباشرة دون سواه، وهو ما يتفق ومبدا سيادة الامة، كذلك يجب ان يتولى نائب الرئيس منصبه بالانتخاب ايضا وإعادة النظر فى توزيع السلطات بين رئيس الجمهورية والمؤسسات الدستورية الاخرى كما يجوز لاى حزب ان يقيم تنظيمات عسكرية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

او شبه عسكرية، او يلجا إلى التنظيم الحزبى فى صفوف القوات المسلحة واجهزة الامن[49].

_ حزب التجمع:

ويطرح حزب التجمع عدة نقاط رئيسة يرى انها تعد المدخل السليم للإصلاح السياسى وهى كما يقول (حسين عبد الرازق) الامين العام للحزب:

_ تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخابات مجلس الشعب لاجراء انتخابات حرة نزيهة، على ان تشرف عليها لجنة قضائية مستقلة ودائمة وغير قابلة للعزل، او لاى تدخل من السلطات التنفيذية.

_ يتولى القضاء الطبيعي وحده الفصل فى اية نزاعات حزبية.

_ تحرير النقابات والجمعيات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدنى من تدخل الجهات الإدارية، مع إلغاء القانون (١٠٠) الذى تسبب فى سقوط الكثير من النقابات فى مستنقع فرض الحراسة عليها[50].

_ حزب العمل:

الاصلاح السياسي فى مفهوم حزب يتطلب سعيا جادا من كل المصريين شعبا وحكومة، والبداية تكون باعتراف الجميع بوجود خللا سياسيا وفسادا يجب إصلاحه... ويرى حزب العمل في إلغاء القوانين سيئة السمعة التى تعطى للجنة إدارية حق وقف او إلغاء او تعطيل نشاط اى حزب من الاحزاب، ويتبع ذلك إطلاق حرية إصدار الصحف، و تغيير المناخ الفاسد الذى نعيشه إلى مناخ جمهورى بالمعنى الصحيح وفى المقابل يجب تحديد مسئولية الوزراء وتفعيل قانون محاكمتهم[51]..

_ الحزب الناصرى:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اما الاصلاح السياسى فى برنامج الحزب العربى الناصرى كما يقول (احمد حسن) الامين العام للحزب فتتلخص اهم نقاطه كالتالي:

- ضرورة إلغاء لجنة شئون الاحزاب، لان قيام اي حزب يجب ان يكون بإرادة مؤسسية وموافقة الجماهير.

- تعديل الاساسيات والمداخل الضرورية الخاصة بالدستور، وليس التعديل الكامل له كي لا تتحجج الحكومة بان الظروف الحالية لا تسمح بتغيير الدستور.

- اهمية توافر مبدا تكافؤ الفرص بين الاحزاب، لانه ليس من المنطق ان يستولي الحزب الحاكم على كل ممتلكات الحزب الاشتراكى سواء كانت مباني او اموال، فى حين ان احزاب المعارضة تستاجر مقاراتها فى المحافظات بما فيها المقر الرئيس.

- ضرورة إعادة النظر فى قانون مفصل يحدد سلطات الوزارات واموال الدولة واملاكها، وان تكون هناك رقابة لحماية هذه الاموال مع وجود شفافية مطلقة، لان السلطة التى تتمتع بها الحكومة حاليا ادت إلى استيلائها على اموال المعاشات والتامينات ووضعها فى بنك الاستثمار تم قيامها بالسحب من تلك الاموال "بلا رقابة"[52].

ولا نريد الإطالة في هذا الجانب على اعتبار ان قوى المعارضة الاخرى لايتعدى سقف توجهاتها الاصلاحية ماذكرناه.

5- مستقبل الإصلاح السياسي في مصر:

يتمحور الجدل الدائر حول مستقبل الإصلاح السياسي فى مصر حول الحزب الحاكم وخططه للتجديد والإصلاح لكننا نجد ان الكثير من هذا الجدل قد فقد البوصلة إن جاز التعبير، إذ إتجه إتجاهات شتى لاتقود إلى جوهر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الموضوع وإستكشاف حقيقته، بل يمكن ملاحظة ان اساس هذا الجدل نفسه قد فقد الإتجاه الصحيح إذ إعتبر ان هناك املا في ان يسارع الحزب الحاكم بإجراء إصلاح سياسي حقيقي واسع النطاق فى الوقت الراهن يشمل فيما يشمل تعديل الدستور والحد من سلطات ومدة حكم الرئيس، وإجراء إنتخابات نزيهة وإلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين(53).

وانطلقت هذه الامال رغم ان اي تحليل سياسي دقيق يخلص إلى إستحالة ان يفعل الحزب الحاكم ذلك في ضوء المتغيرات السياسية الراهنة، لإن هذا الحزب ما هو إلا تجمع لاكبر حشد من اصحاب المصالح السياسية والإقتصادية، وهم بحكم تكوينهم السياسى والفكرى يستحيل ان يتنازلوا عن مواقعهم المتحكمة فى كل الموارد السياسية والإقتصادية، وهذا ما عبر عنه (جمال مبارك) بصراحة ودون ادنى مواربة حين قال: "إن القيادة يجب ان لاتوجهها إستطلاعات الراى العام وإنما مصلحة المجتمع قال ذلك فى كلمته فى إفتتاح مؤتمر الحزب الوطنى العام السنوى يوم ٢١_٩_٢٠٠٤ سواء(54).

وهذه هى الازمة فى مصر، فالشعب ربما يعلق امله فى الإصلاح على الحزب الحاكم او على قوى المعارضة بينما الحزب الحاكم لاينوي ان يتنازل عن مواقعه المحتكرة للموارد كلها، اما المعارضة فعاجزة عن تطوير نفسها او التعاون الخلاق فيما بينها فضلا عن إلزام الحزب الحاكم بالتطوير والإصلاح. والحزب الحاكم ينافس احزاب المعارضة فى كل هذه السلبيات غير انه يتفوق عليها بشئ واحد الا وهو سيطرته على مقاليد السلطة وتمسكه بها بكل صلابة، ومن تم التفاف كل اصحاب المصالح المشروعة حينا وغير المشروعة احيانا اخرى؛ مما اعطاه مظهر الحزب ذي القاعدة الشعبية مما يجعله ممسكا بزمام

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الامور بقبضة من حديد لكنها ترتدى قفازا من حرير، وسيستمر كذلك مالم يحدث احد الإحتمالات التالية:

_الإحتمال الاول: ممارسة ضغوط قوية ومحددة الاهداف من الغرب لإرساء الديمقراطية والإصلاح الدستوري، وهذا الإحتمال بعيد كما انه معقد ومتشابك مع متغيرات كثيرة؛ لان الغرب يلين مع النظام الحاكم بسبب رفضه لوصول الإسلاميين للحكم، وبسبب الخدمات الإستراتيجية والامنية الواسعة التى يقدمها النظام الحاكم سواء على صعيد المنطقة العربية عامة او فلسطين خاصة، او على صعيد مكافحة الحركات الإسلامية في إطار ما يسمى (بالحرب على الإرهاب)، وصولا إلى دائرة العالم الإسلامى بل والاقليات الإسلامية عامة فى كل انحاء العالم، لكن لو تم فك التشابك والتعقيد بين هذه المتغيرات فسوف تكون النتيجة واضحة وواسعة النطاق، اما لو استمر التشابك هذا فإن النتيجة ستظل هزيلة.

الإحتمال الثانى: إذا حدث صراع داخلى حقيقي على السلطة داخل الحزب الحاكم نفسه (وهو امر غيرمستبعد فى حالة مرض او موت الرئيس) فإن ذلك قد يدفع لمزيد من الحريات والإصلاحات لكن فى إطار محدود ولوقت محدود ينتهي بحسم الصراع على السلطة لصلح احد الاجنحة المتصارعة.

الإحتمال الثالث: إذا نجحت قوى المعارضة فى التوافق معا والضغط باسلوب مناسب من اجل الإصلاح بشكل يلزم الحزب الحاكم بتنفيذ مطالبها كليا او جزئيا (حسب قدرة المعارضة على الضغط المنظم والمستمر) فحينئذ ستكون النتيجة كما تريد المعارضة وحسب ما تتوافق عليه مع الحزب الحاكم من إصلاحات[55].على الرغم ان ما تم تحقيقه لايلبي الطموح، الا انه يمثل خطوة يجب التمسك بها وتطويرها، لان التراجع يعني الانتكاسة وعودة بعملية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاصلاح الى المربع الاول، وهناك خطوط متفاوتة لتحقيق ايا من من الامرين، ومن المؤكد ان مسألة التطوير هي الاهم والاكثر تعقيدا(56).

خاتمة

جاءت التعديلات الدستورية في مصر لتسلط الضوء على كثير من جوانب الحياة السياسية في هذا البلد العربي المهم، وتكشف النقاب عن كثير من المتناقضات، فجمهورية مصر العربية تتبنى مبدا فصل الدين عن الدولة وتعلن عن العمل الديمقراطي في الحياة الحزبية، الا ان الحزب الحاكم يمسك بزمام الامور والاحزاب الاخرى ماهي الا مكملات للصورة الديمقراطية، الا ان ظهور جماعة الاخوان المسلمين كمنافس قوي جعل الحزب الحاكم يخشى خشية حقيقية بعد سنوات من التفرد بالحكم، والغريب ان النظام المصري لايسمح للاخوان تكوين حزب وهم باتو يملكون (٢٢%) من مقاعد البرلمان، وبهذا فالدولة تصادر مطلب قطاع واسع من الناخبين المصريين، فاذا ارادت الحكومة المصرية ان تلتزم بما الزمت به نفسها فعليها القبول بافرازات الديمقراطية، والا فهي بذلك نظام شمولي يفرض على الشعب رؤيته ويفكر بدلا عنهم، ولو افترضنا ان جماعة الاخوان المسلمين حصلت في الانتخابات القادمة على (٦٠%) من مقاعد البرلمان هل ستمنع من اقامة حزب؟واذا حصل ذلك من اين ستستمد الحكومة شرعيتها!.

وفي مقابل ذلك يصدر تصريح لشيخ الازهر(سيد طنطاوي) يجعل كل من لايشارك في الاستفتاء على التعديلات (اثم) والحكومة لاتعد ذلك تدخلا للدين في السياسة!. من خلال هذا البحث يمكن رصد ثلاث دلائل هي:

_ ان الحزب الوطني ليس قابلا للإصلاح من داخله وغير مؤهل لقيادة مشروع سلمي للتحول.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

_ان قوى الخارج لا يمكن إلا ان تكون عبئا على اي عملية إصلاحية في هذه المنطقة من العالم، وان الرهان عليها خاسر بطبيعته.

_ المعارضة الوطنية، وقوى المجتمع المدني، لا تزال اضعف من ان تشكل قوة ضغط يمكنها إجبار الحزب الحاكم علي طرح مشروع جدي للإصلاح السياسي كذلك عاجزة في الوقت نفسه عن ان تقود بنفسها مشروعا للإصلاح والتغيير، باستثناء الاخوان المسلمين الذين كسبوا ارضا من الصعب ان يفرطو بها.

١. خلاصة القول لايمكن ان نتجاوز التغيرات التي ظهرت على المشهد السياسي المصري، فقد شهدت الساحة السياسية المصرية حراكا نشطا لابد ان ينعكس على ارض الواقع بتغيرات إصلاحية، فعلى الرغم من نجاح الحكومة المصرية في امتصاص جزء كبير من الضغوط الخارجية والداخلية المطالبة بالتغيير، إلا ان هذا النجاح لايتوقع له ان يستمر طويلا في دولة مثل مصر، تمتلك طاقات بشرية كبيرة، كذلك فان المتتبع للشان المصري يتوقف عند المكاسب التي حصل عليها الإخوان المسلمين في السنوات القليلة الماضية، والمتمثلة في كسب ثقة الجماهير التي جعلته منافسا حقيقا للحزب الحاكم رغم التضييق الذي يمارس عليه، مما يعطي انطباعا واضحا ان المستقبل القريب من الممكن ان يشهد تعددية سياسية حقيقية، ومشاركة في صنع القرار.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

The Future of political Reform In Egypt: Reality And Ambition

Mithaq Khyrallah Jalud
Assistant Lecturer/ Department Of Historical & Cultural Studies,
Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

The issue of reform in Egypt is considered on urgent issue as the rest of countries in the Arab Homeland In this respect, Egypt had witnessed during the last three years significant political changes Egypt after 2005 came through an amendment of (34) articles of the constitution and the most important of which is the article No.(76) of electing a Candidate for the presidency post. with regard to legislative elections, it recorded a new stage for the ruling party and its candidates got only (33.5%) of the seats in side the parliament whereas candidates of moslem Brotherhood got about (22%) in the parliament and it was an important event in the political life in Egypt.

Controversy inside political media in Egypt is turning about the ruling party and its plans for reform but we could find that most of that controversy does not come in the right direction..

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المصادر

(1)"Political Reform in Egypt",all academic research: www.allacademic.com
(2)U.S.A., President Bush,The White House: www.whitehouse.gov
(3) Joseph Krauss," US STILL URGING REFORM INEGYPT", The Christlan Science Monitor,23 February2006: www.csmonitor.com
(4) هيفاء احمدمحمد،"الاصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الاخيرة"، مجلة دراسات دولية، العدد(31_32)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2006،ص ص184_185.
(5)" وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي"، المعرفة، ملفات خاصة، متاحة على موقع قناة الجزيرةwww.aljazzera.net؛ محمد،المصدر السابق، ص186.
(6) **حسن نافعة**،" مصر الى اين انتخابات الرئاسة في مصر وتاثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي:رؤية تحليلية"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٠)، السنة(٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ص6_7.
(7) "**خصائص** نظام الحكم المصري **من** منظور **علم** السياسة"، المعرفة، ملفات **خاصة، متاحة على موقع** قناة الجزيرة.
(8) حسين عبد الرزاق،" صلاحيات رئيس الجمهورية" مقال متاح على الموقع :
http://www.eohr.org/ar/report/2005/k5.html
(9) "التحول نحو الديمقراطية في مصر"، ندوة اقامها مركز الحوار العربي، واشنطن في ٢٠٠٥/٤/٢٤:
www.arabgate.com/printmore
(10) **خصائص** نظام الحكم، المصدر السابق.
(11) التحول نحو الديمقراطية، المصدر السابق.
(12) **خصائص** نظام الحكم، المصدر السابق.
(13) **نافعة**، المصدر السابق، ص٨.
(14) **خصائص** نظام الحكم، المصدر السابق.
(15) محمد، المصدر السابق،ص١٨٨.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(16) خصائص نظام الحكم، المصدر السابق.

(17) **نافعة**، المصدر السابق، ص ص٩-١٠.

(18) **خصائص** نظام الحكم، المصدر السابق.

(19) ثناء فؤاد عبدالله، " **ملامح** وافاق التحول السياسي في **مصر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٨)، السنة(٢٩)، **مركز** دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ٣٩؛ عبد الرزاق، المصدر السابق.

(20) عبد الرزاق، المصدر السابق ؛ محمد، المصدر السابق، ص ص186_187.

(21) التحول نحو الديمقراطية، المصدر السابق.

(22) ؛ محمد، المصدر السابق، ص ص187_188.

(23) **حسن نافعة**، " الحصاد المر "، مقال متاح على موقع مركز القاهرة لدراسات وحقوق الانسان:
http://www.cihrs.org/opinion_details_ar.aspx?op_id=11

(24) "مسيرة الاصلاح السياسي في مصر"، الموقع الرسمي لمجلس الشورى المصري:
http://shura.sis.gov.eg/ahtml/link06.htm

(25) محمد عبد الفتاح الحمراوى،" الاصلاح السياسي في مصر بين مطرقة الهيمنة وضغوط الداخل **بعد**11سبتمبر"،مجلةانكيدوالثقافيةالحرة،3_7_2007:
http://m.ankido.us/news.php?action=view&id

(26) الموقع الرسمي لمجلس الشورى المصري.

(27) لقمان عمر محمود،"قراءة في الانتخابات المصرية حقائق ومعطيات "، نشرة تحليلات استراتيجية، العدد(7) ، السنة(1)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 30 تشرين الاول/2006 ،ص ص3-4.

(28) صحيفة الزمان، العدد(2211)، 12_9_2005.

(29) Dan Murphy, Egyptian government steps up attacks on VOTERS,The Christlan Science Monitor,9 December2005: www.csmonitor.com

(30)معلومات متاحة على الموقع:
http://www.ahrla.org/elmarsad_ar/76th/awrak.htm

(31) المصدر نفسه.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(32) حسنين توفيق ابراهيم و حامد عبد الماجد قويسي،" الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر"، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٦)، السنة(٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص٤٨-٥٤؛

Özlem Tur Kavlı,"Islamic Movements in the Middle East Egypt as a Case Study",Perceptions JORNAL OF Internatial Affairs,Vol.(VI),(Ankara,2002),P32.

(33) ابراهيم و قويسي،" المصدر السابق ،ص ص٤٨-٥٤.

(34) يمكن الإطلاع على النسخة الكاملة للتقرير على موقع المنظمة المصرية: www.eohr.org

(35) Murphy,Op.Cit.

(36) الموقع الرسمي للكتلة البرلمانية للاخوان المسلمين:

http://www.nowabikhwan.com/

(37) "محاولة لفهم الاخوان"، مقال متاح على الموقع:

fsid=665&http://www.aeamisr.org/modules.php?name=News

(38) محمد، المصدر السابق، ص190.

(39) محاولة لفهم الاخوان، المصدر السابق.

(40) معلومات متاحة على الموقع:

http://dedi.org.eg/index.php?id=1

(41) " دور القضاة في الاصلاح السياسي في مصر والعالم العربي"،معلومات مقال متاح على موقع المنظمة السورية لحقوق الانسان(سواسية):

http://www.hrinfo.net/syria/sohr/2006/pr0418.shtml

(42) تحدث في الندوة الدكتور رشدي سعيد، العالم المصري في مجال الجيولوجيا وعضو مجلس الشعب المصري السابق إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر، ، فقال: إنه لمس شعورا عاما في مصر بان النظام يسر بازمة حقيقية وان انفراد الحزب الوطني الحاكم بالسلطة على مدى ربع القرن الاخير لم يحقق لمصر الرخاء حيث فشل النظام على كل المستويات، التحول نحو الديمقراطية، المصدر السابق.

(43)" اصلاح النظام الانتخابي في مصر الضرورات والاليات"،مقال متاح على موقع المنظمة المصرية.

(44)) من خلال الرياح التي تهب من الداخل او تلك الاتية من الخارج بشان الإصلاح، نجح في ان يصبح رقما في توازنات الداخل ومشكلة في حسابات بعض القوى الخارجية مع النظام المصري.ونال نور اهتماما

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خاصا من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، اللذين ضغطا على النظام للإفراج عنه، واعتبر واحدا من رموز الإصلاح الجدد في مصر"؛ ايمن نور"، المعرفة ملفات خاصة، متاحة على موقع قناة الجزيرة.

(45) الموقع الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي في مصر.

(46) معلومات متاحة على الموقع: http://dedi.org.eg/index.php?id=1

(47) عندما يتم التنازع على الرئاسة بين قياديين او اكثر في الحزب ، جرى العرف على صدور بيان من اللجنة ينص على عدم الاعتداد باي من المتنازعين على رئاسة الحزب، وتجميده لحين تراضي المتنازعين قضاء او عرفا، مع ما يترتب على ذلك من غلق لجريدة الحزب؛ محمد جمال عرفة،" مصر و 11 سبتمبر ركود سياسي ونشاط اسلامي"، اسلام اون لاين نت.:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article

(48) مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر، متاحة على الموقع:

http://www.kefaya.org/publications.htm

(49) الموقع الرسمي لحزب الوفد: http://www.alwafdparty.com

(50) الاصلاح السياسى فى مصر بين الواقع، المصدر السابق.

(51) الموقع الرسمي لحزب العمل: /http://www.el3amal.net/newsx

(52) الاصلاح السياسي فى مصر بين الواقع المصدر السابق.

(53) مستقبل الاصلاح السياسي في مصر، مقال متاح على الموقع:

http://moneep.katib.org/node/27

(54) صحيفة الحياة2004_9_22

(55) مستقبل الإصلاح السياسى فى مصر"،مقال متاح على الموقع:

http://moneep.katib.org/node/27

(56) مثنى عبدالرزاق الدباغ ،" الاصلاح الديمقراطي في مصر"، نشرة متابعات اقليمية، العدد(9) ،المجلد(2) السنة(2)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، اب/2005 ،ص ص21_22.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com